

التجارة والاستثمار

لمحة عامة

تُبيّن هذه المذكرة الإعلامية الآثار المترتبة على تحرير التجارة والاستثمار في التمتع بحقوق الإنسان والمساواة الاجتماعية والاقتصادية. وتدرس السياسات التي نُفذت عبر منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الحرة المبرمة خارج إطار المنظمة (بما في ذلك دراسة أحكام حقوق الملكية الفكرية، والتجارة في الخدمات، وتسوية المنازعات بين الدولة المستثمرين). وأخيرًا تُعالج هذه الدراسة تأثير تحرير التجارة على الحق في العمل وحقوق العاملين.

كما تحتوي على مجموعة من الموارد المفيدة لفهم آثار تحرير التجارة والاستثمار على حقوق الإنسان فضلًا عن السياق السياسي والاقتصادي الأوسع.

أعدت هذه المذكرة الإعلامية في الأصل في آب/أغسطس 2016 عقب عملية مسح لأعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ركزت على السياسة الاقتصادية وحقوق الإنسان في عامي 2015 و2016، وهي تعالج واحد من أهم الموضوعات الرئيسية التي يرى الأعضاء أنها تستحق المزيد من التحليل والعمل الجماعي المحتمل.

1. السياق والمصطلحات الأساسية

مقدمة

ظلت التجارة الحرة في السلع والخدمات ركيزة أساسية للمشروع السياسي والاقتصادي الليبرالي الجديد لما يزيد على خمسين عامًا¹ وطوال تلك المدة، روّجت المؤسسات الاقتصادية والسياسية الأكثر نفوذًا في العالم² للتجارة الحرة بوصفها المحرك المركزي للنمو الاقتصادي، والحد من الفقر، ومؤخرًا، تحقيق التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يُلزم [خطة التنمية المستدامة لعام 2030](#) المُعتمد حديثًا الحكومات بتحرير التجارة، ويرى في ذلك وسيلة لتعزيز الأمن الغذائي، وتوسيع فرص العمل اللائق، والحد من اللامساواة الاقتصادية داخل البلدان وفي ما بينها³ لذلك، ولغرض خاص بهذه المذكرة الإعلامية، عُرّفت التجارة الحرة أو تحرير التجارة بأنها عملية إزالة الحواجز التجارية بين البلدان.

وعُرّف الاستثمار الأجنبي، الذي أصبح هدفًا متزايد الأهمية لاتفاقات التجارة الحرة، بأنه الاستثمار الذي تنفذه شركة أو كيان في بلد واحد أو شركة أو كيان ما في بلد آخر. ومع تحرير التجارة، تدأب الشركات المتعددة الأطراف والحكومات على الترويج للاستثمار الأجنبي على أنه طريق نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

التطور التاريخي لتعزيز التجارة والاستثمار

ترسّخ هدف التجارة الحرة على المستوى المؤسسي في الدرجة الأولى مع إبرام الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) عام 1974. إذ كان اتفاق الغات بمنزلة منتدى دولي أتاح للحكومات التفاوض حول القواعد التجارية بهدف تخفيض **التعريفات الجمركية** (وهي الضرائب المفروضة على فئات من السلع المستوردة أو المصدرّة).⁴ وبعد عدة جولات من المفاوضات ، اتفقت الدول الأطراف في اتفاق الغات على توسيع نطاق هذا الاتفاق وولايته عن طريق إنشاء **منظمة التجارة العالمية** في عام 1994. بحث مفصل في الفقرة 2.1 أدناه.

وكانت المؤسسات مثل **البنك الدولي** و**صندوق النقد الدولي** أيضاً من أقوى الجهات المروّجة للتجارة الحرة على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وذلك عن طريق اشتراط تحرير التجارة والاستثمار في كثير من الأحيان مقابل تقديم الدعم المادي للبلدان النامية.⁵

أخيراً، شهد العقدان الماضيان زيادة هائلة في عدد اتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية والمتعددة الأطراف المُشار إليها باسم **اتفاقات التجارة الحرة** التي أبرمت خارج إطار المفاوضات الرسمية لمنظمة التجارة العالمية. يُذكر أن كل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تقريباً هي أيضاً طرف في اتفاقات التجارة الحرة،⁶ وهناك نحو 3200 اتفاق استثمار دولي يُعمل به.⁷

2. آثار السياسات التجارية على حقوق الإنسان

تملك سياسات التجارة الدولية القدرة على التأثير بعمق في التمتع بمجموعة واسعة من حقوق الإنسان، ومن بينها الحق في العمل اللائق والصحة والغذاء الكافي. وعلى هذا النحو، قوبلت سياسات منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الحرة على حد سواء بانتقادات من قبل الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والخبراء في مجال حقوق الإنسان. على سبيل المثال، أعرب عشرة من المكلفين بولايات في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة عن قلقهم إزاء أثر اتفاقات التجارة والاستثمار على أعمال حقوق الإنسان، وذلك في بيانات مشتركة ومنفصلة.⁸

غالبًا ما كانت مصالح الشركات القوية الدافع لإبرام هذه الاتفاقات التي أسهمت في تعزيز أرباحها وحصتها في السوق على حساب فرص العمل اللائق على المستوى المحلي، وعلى حساب حقوق الإنسان والاقتصادات المستدامة والمنصفة.⁹ وتُعد مفاوضات اتفاقات الشراكة عبر المحيط الهادئ مثالاً واضحاً على " هيمنة الشركات" على هذه العمليات: فقد كان لجماعات الضغط التابعة للشركات تأثير كبير على محتوى هذه الاتفاقات، في حين استبعد المشرّعون وجميع ممثلي المجتمع المدني تمامًا.¹⁰ تروّج اتفاقات التجارة لمصالح قطاع التجارة بطرائق عدة، بما فيها اللجوء إلى خفض الأجور في البلدان المتقدمة لمنافسة تكاليف العمالة الأدنى منها في البلدان النامية، وترسيخ التكاليف المنخفضة للعمالة في البلدان المتقدمة بإدراج أحكام في الاتفاقات تصون أرباح المستثمرين الأجانب (بحث مفصل في الفقرة 2.2).¹¹ وهذا الأمر يتعارض أساساً مع

إلتزامات الحكومات بإعطاء الأولوية لواجباتها في احترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها، وقد أدى إلى المطالبة بإلغاء السياسات التجارية التي تتناقض مع إطار حقوق الإنسان.¹²

علاوة على ذلك، وبسبب أثر التجارة الدولية العابر للحدود، تعرّض السياسات التجارية الجائرة الحكومات لخطر انتهاك التزاماتها الخارجية بحقوق الإنسان (الالتزامات خارج الولاية الإقليمية)،¹³ فضلاً عن واجباتها داخل حدودها الوطنية. ووفقاً لما جاء في مبادئ ماسترخيت المتعلقة بالتزامات الدول خارج ولايتها الإقليمية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تقع مسؤولية الآثار المترتبة على السياسات على عاتق الحكومات، أينما حدثت، في حال كان متوقعاً أن يطل أثرها التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.¹⁴

كذلك أكدت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذا المبدأ، والتي حثت ألمانيا على سبيل المثال، خلال الاستعراض الخاص بها "على تطبيق مقاربة تقوم على حقوق الإنسان تطبيقاً كاملاً في سياسات التجارة والزراعة الدولية، ويشمل ذلك مراجعة ما للإعانات من أثر على التمتع في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان المستوردة".¹⁵ علاوة على ذلك، ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الفقرة الأولى من المادة الثانية على "أنه يتعين على الحكومات اتخاذ ما يلزم من خطوات لضمان الأعمال الكامل للحقوق، بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، لا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني".

لقد أدى هذا الأمر إلى دعوات متزايدة تحث الحكومات على إجراء تقييم أثر حقوق الإنسان قبل الدخول في اتفاقات تجارية جديدة. فعلى سبيل المثال، نشر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييمات أثر اتفاقات التجارة والاستثمار على حقوق الإنسان، التي تطالب الدول بإجراء تقييمات الأثر قبل إبرام أي اتفاقات على أن يتبع ذلك إعداد تقييمات الأثر بصورة دورية. وكما أسلفنا الذكر، لا بدّ من إنهاء الاتفاقات متى ما كانت تُهدد بتقويض حقوق الإنسان، وذلك عملاً بأولوية التزام الحكومات بحقوق الإنسان.

2.1. منظمة التجارة العالمية

تضم منظمة التجارة العالمية حالياً 163 دولة عضو، ما يجعلها المنتدى الأكبر والأشمل حيث تتفاوض الحكومات وتحل المنازعات والقوانين الدولية المتعلقة بالتجارة الدولية. يتمثل الهدف من عشرات الاتفاقات المبرمة في إطار منظمة التجارة العالمية في إزالة كل الحواجز التي تعترض التجارة، والتي تشمل الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية أمام التجارة، مثل قوانين التصنيف والتدابير الرامية إلى حماية صحة الإنسان والبيئة التي تترك أثراً مقيداً للتجارة.

تعرضت منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها إلى انتقادات متواصلة بسبب تحيزها لصالح البلدان المتقدمة. في الواقع، أقر مدير عام منظمة التجارة صراحةً بهذا التحيز منذ عقد مضي، قائلاً "إنه على الرغم من انتهاء الاستعمار السياسي منذ ما يزيد على خمسين عاماً، لم نتوصل بعد إلى إنهاء الاستعمار الاقتصادي"، إذ كان من الضروري بذل المزيد من العمل لإعادة التوازن قواعد منظمة التجارة العالمية لمصلحة البلدان النامية.¹⁶

على سبيل المثال، قُدرت الخسارة الإجمالية التي ستتكبدها أقل البلدان نموًا بنحو 600 مليون دولار أميركي سنويًا نتيجة الالتزامات التي تم التوصل إليها أثناء جولة واحدة من المفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية.¹⁷

ثمة مثال رئيس يُبين الطريقة التي قوضت بها قواعد منظمة التجارة الوفاء بحقوق الإنسان في البلدان النامية، لا سيما الحق في الغذاء في هذه الحالة، وتجلّى ذلك في تأثير قواعد منظمة التجارة العالمية على الزراعة. ذلك أن هذه القواعد تحكم حجم الدعم الحكومي المسموح تقديمه إلى المزارعين والمنتجين الزراعيين المحليين، والذي غالبًا ما يكون على شكل إعانات مالية. وفي هذا السياق، أشار مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء إلى مدى أهمية دعم صغار المزارعين من أجل تعزيز السيادة الغذائية والأمن الغذائي في البلدان النامية.¹⁸ وعلى وجه الخصوص، تأثير القيود المفروضة على القطاع الزراعي في توافر المواد الغذائية وإمكانية الوصول إليها اقتصاديًا وماديًا، ذلك أن هذه الخصائص تحتل جزءًا مركزيًا في مضمون الحق في الغذاء، وفق ما أوضحت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.¹⁹ مع ذلك، صُممت القواعد المعمول بها حاليًا بشأن الدعم المسموح به للمزارعين على نحو يراعي تحقيق أهداف الدول المتقدمة.²⁰ فأدى ذلك، على سبيل المثال، إلى دأب الولايات المتحدة على تقديم إعانات مالية كبيرة للقطاع الزراعي،²¹ بيد أن هذا الأمر أثار جدلاً واسعًا حول قانونية برامج المساهمة العامة في البلدان النامية، حيث تشتري الحكومات الحبوب من المزارعين المحليين بأسعار ثابتة عملاً بمعايير الأمن الغذائي.²² علاوة على ذلك، قدمت البلدان النامية على مر التاريخ دعماً سخياً إلى الصناعات المحلية لتعزيز التنمية الصناعية الخاصة بها بمرور الوقت؛ وهو تحديداً نوع الدعم عينه الذي تسعى إلى حرمان البلدان النامية منه الآن.²³ كانت الاختلالات التي تشوب القواعد التي تحكم الزراعة إحدى الأسباب التي دفعت الدول النامية تحديداً في تسعينيات القرن الماضي إلى المشاركة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية من أجل تحسين معالجة ظروفها الوطنية، وعُرفت باسم جولة التنمية للدوحة. وعلى الرغم من انطلاق تلك الجولة في عام 2001، لا تزال غالبية المسائل الجوهرية عالقة من غير حلول حتى الآن.

كذلك تعرضت قواعد منظمة التجارة العالمية الخاصة بالملكية الفكرية (المفصلة في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة – اتفاق تريبيس) لموجة من الانتقادات العنيفة جراء تأثيرها على الحق في الصحة، لا سيما الحق في الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار مقبولة في البلدان النامية.²⁴ وأسفر فرض القيود على إنتاج الأدوية الزهيدة الثمن التي لا تحمل اسماً تجارياً، ومن بينها العقارات المضادة للفيروسات العكسي المستخدمة في علاج فيروس فقدان المناعة البشرية، إلى دفع الرعاية الصحية المنقذة للحياة بعيداً من متناول ملايين الأشخاص في العالم النامي،²⁵ وهذا يعد انتهاكاً لسمتي توافر الحق في الصحة وإمكانية الوصول إليه. لذا أفضت الطبيعة الجائرة لهذه القواعد إلى إدخال القليل من "المرونة" إلى اتفاق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية في عام 2001 ما ساعد بعض البلدان النامية على تعزيز إمكانية الحصول على الأدوية بأسعار مقبولة.

إن إجراءات تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية تفاقم الحرمان الذي تعانيه البلدان النامية. إذ تعتمد المنظمة على آلية قوية لتسوية المنازعات مُعززة بتدابير تطبيق قسرية، وقد أُحيلت مئات المنازعات إلى منظمة التجارة العالمية على مدى السنوات العشرين الماضية. وفي حال تجاهل أحد أطراف النزاع القرار

الصادر عن هيئة الاستئناف وهي الهيئة العليا لتسوية المنازعات في منظمة التجارة، تُجيز الهيئة اتخاذ تدابير تجارية انتقامية قد تكلف أثماناً اقتصادية باهظة جداً.²⁶ وهذا يتناقض مع آليات الإنفاذ الدولية الضعيفة التي وضعت بقصد إجبار الحكومة على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.²⁷

رأى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق بالغذاء أن التهديد باللجوء إلى التدابير العقابية المضادة يخلف "أثراً سلبياً" محتملاً على حكومات الدول التي تفتقر إلى الأمن الغذائي والتي ترغب باعتماد سياسات تعالج هذا الوضع، لافتاً إلى أن البلدان الفقيرة عرضة للدبلوماسية القسرية السرية التي تمارسها الدول القوية وراء الكواليس. علاوة على ذلك، يُستبعد أن تمتلك البلدان الفقيرة الموارد اللازمة للتعامل مع القواعد البالغة التعقيد التي تحكم اتفاقات منظمة التجارة العالمية، أو القدرة على تحمل تكاليف التقاضي أمام هيئة تسوية المنازعات.

2.2. اتفاقات التجارة الحرة

في السنوات الأخيرة، وضعت اتفاقات التجارة الحرة تحت المجهر بسبب التدابير العقابية التي تجاوزت مستوى تحرير التجارة والاستثمار المنصوص عليه في اتفاقات التجارة الحرة. غالباً ما تسعى هذه التدابير إلى "مواءمة الأنظمة" بين البلدان التي تتسم باختلاف كبير على مستوى النمو الاقتصادي، وتمنح الشركات المستثمرة حقوقاً إنفاذية واسعة في الفصول المتعلقة بالاستثمار المدرجة في اتفاقات التجارة العالمية (بخلاف حقوق الإنسان التي لا تتمتع بقوة إنفاذية في المجتمعات التي تستثمر فيها). ونذكر هنا عدداً من السمات المشتركة التي تميز هذه الاتفاقات التي لها آثاراً خطيرة على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما هو مبين أدناه: أحكام الملكية الفكرية الشاملة، وتحرير التجارة في الخدمات، والمكانة المميزة الممنوحة لحقوق المستثمر على حساب حقوق الإنسان بموجب بنود تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين.

علاوة على ذلك، وكما هو مبين في الفقرة الثانية، يُلاحظ أنه على الرغم من اتساع نطاق العديد من هذا الاتفاقات، ثمة هامش صغير من الشفافية في المفاوضات حول العديد من "الاتفاقات التجارية الضخمة" المبرمة مؤخراً، ومن بينها الشراكة عبر المحيط الهادئ (التي ستغطي ثلث التجارة العالمية)، والشراكة في التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي (وتغطي نصف التجارة العالمية)، والشركة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (وتضم أكبر الاقتصادات في آسيا)، واتفاق التجارة في الخدمات (ويُرجح أن يغطي ثلثي أنواع التجارة في الخدمات). وفي حين كان ممثلو الصناعات القوية يحظون "بامتياز الوصول" إلى نص اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ خلال المفاوضات، تعيّن على المجتمع المدني التعويل بالدرجة الأولى على المسودات المسربة لمدّ حملات الدعوة بالمعلومات.²⁸ وهذا الأمر لا يؤدي إلى تقويض قدرة المجتمع المدني على تقييم أثر هذه الاتفاقات التي يجري التفاوض عليها وحسب، إنما يُعد بحد ذاته انتهاكاً لحقوق المواطنين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة والحق في الحصول على المعلومات.²⁹

◀ أحكام حقوق الملكية الفكرية

تُستخدم اتفاقات التجارة الحرة لترسيخ أحكام الملكية الفكرية التي أصبحت أكثر اتساعاً من تلك الواردة في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) في إطار منظمة التجارة العالمية. إن لأحكام

" تريبس الإضافية" التي تفتقر إلى المرونة والمدرجة في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بغية تعزيز التدابير اللازمة للصالح العام، تداعيات خطيرة على أعمال الحق في الصحة عن طريق القيود المفروضة على توافر الأدوية المعقولة الثمن التي لا تحمل اسمًا تجاريًا.³⁰ علاوة على ذلك، تمثل هذه الأحكام خطرًا على السيادة الغذائية في المجتمعات الزراعية الصغيرة والأصلية عن طريق دمج القوة التجارية الهائلة التي تملكها أصلاً الشركات الزراعية الكبيرة، ويتجلى ذلك في هيمنة عشر شركات على ثلاثة أرباع السوق العالمي لتجارة البذور.³¹

على سبيل المثال، تشمل سلسلة من اتفاقات التجارة الحرة المبرمة بين البلدان النامية سواء أكانت الولايات المتحدة أو دول الاتحاد الأوروبي معايير توفر الحقوق القانونية لبراءة الاختراع الممنوحة عن اصناف المحاصيل الزراعية.³² لكن ذلك يُهدد عمليتي المحافظة على البذور وتوزيعها اللتين تتوارثهما مجتمعات الشعوب الأصلية على مر الأجيال، ويجبرها على شراء بذور في كل دورة زراعية، كما يقوّض عمليات التبادل غير الرسمي للمعرفة وتقاسم البذور التي تُعد من الدعائم التي تقوم عليها السيادة الغذائية لهذه المجتمعات.³³ وهذا الأمر تحديداً قد يعود بالضرر على سبل معيشة المزارعات: ذلك أن النساء يزرعن معظم كمية الغذاء في العالم ويوصفن "بحارسات الأمن الغذائي" نظرًا للدور المنوط بهن لأنهن الحاميات والمستخدمات للمعارف التقليدية في إدارة الأراضي.

◀ التجارة في الخدمات

ترتّب مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات الذي تشجعه اتفاقات التجارة الحرة مثل اتفاق التجارة في الخدمات، والتي تخوضها حاليًا 23 دولة من بينها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، للخدمات الاجتماعية الأساسية المخصصة الهادفة للربح. ويتجلى التوتر القائم بين هذه المقاربة والتزام الحكومات بحقوق الإنسان لتوفير العناصر الأساسية لحقوق الإنسان والوصول المساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي وغير ذلك، في القرارات الأخيرة بتأميم الخدمات المُخصصة. على سبيل المثال، أبطلت محكمة إنдонيسية عقود خصخصة المياه بعد زيادة سعر المياه أربعة أضعاف وتراجع التغطية تراجعًا شديدًا في المناطق المنخفضة الدخل.³⁴ ورأت المحكمة أن الخصخصة أدت إلى انتهاك حق المواطنين في المياه.³⁵ تُظهر موجة إعادة المرافق العامة إلى "سلطة البلديات" في أوروبا تحديداً (استرداد الحكومات المحلية لملكية المرافق من الجهات الخاصة على نحو فعال) الخشية من إخفاق الدول في تشغيل الخدمات المُخصصة أو تنظيمها تنظيمًا صحيًا بما يتفق ومعايير حقوق الإنسان أو على أسس غير تمييزية.³⁶

ينطوي تحرير التجارة في الخدمات على إمكانية زيادة العبء الملقى على عاتق المرأة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتعميق الفقر بين النساء. ذلك أن إدخال الرسوم المفروضة على المستفيدين من الخدمات على أساس السوق ليس مجرد تدبير رجعي يردع النساء عن الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، وفي ضوء تخفيض الخدمات في محاولة لتعزيز الفعالية الاقتصادية، يبدو أن مهمة سد الثغرات التي تعترى تقديم هذه الخدمات ستقع على كاهل المرأة.³⁷ وبالنظر إلى زيادة أعباء أعمال الرعاية المنزلية الملقاة على المرأة، أصبح محظورًا عليهن البحث عن العمل أو الحصول على التعليم، أو ممارسة مجموعة من الحقوق الأخرى، لتنترخن بالنتيجة دورات الفقر.³⁸

← تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين

لعل الجانب الأكثر إثارة للجدل في اتفاقات التجارة الحرة الذي يُرسخ الحماية المفرطة لحقوق المستثمرين يتجسد في آلية تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين. عادة ما نعثر على أحكام آلية تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين في معاهدات الاستثمار الثنائية، غير أنها تظهر على نحو متزايد في الفصول الخاصة بالاستثمار في اتفاقات التجارة الحرة التي صُممت لاستقطاب الاستثمارات الدولية.

وتُجيز أحكام هذه الآلية للمستثمر مقاضاة الحكومة أمام هيئة التحكيم في حال خرقها لأي حكم من الأحكام الواردة في الاتفاق أو المعاهدة. ويُلاحظ أن عدد الدعاوى المرفوعة بموجب آلية تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين ارتفع في العقد المنصرم، وأن معظم القضايا رُفعت ضد البلدان النامية.³⁹ إن استغلال آلية تسوية المنازعات من قبل المستثمرين للحد من قدرة الحكومات على تعزيز سياساتها الاجتماعية والاقتصادية المحلية ومسؤولياتها تجاه حقوق الإنسان، دفع مؤخرًا حكومات بلدان أميركا اللاتينية إلى إلغاء كم هائل من اتفاقات الاستثمار الثنائية، وأدى إلى تزايد دعوات الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني المُطالبة برفض أحكام آلية تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين في الاتفاقات التجارية أو إعادة النظر بها بصورة جذرية.⁴⁰

هذا وتُشدد الانتقادات عمومًا على ثلاث مجموعات واسعة من دواعي القلق. تكمن المجموعة الأولى في نطاق الأحكام التي سعى المستثمرون لفرضها عبر آلية تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين، ومنها مثلاً، شرط حصول المستثمرين على " معاملة عادلة ومنصفة". فقد فسرت هيئة التحكيم هذا الشرط بأنه وضع لحماية تطلعات المستثمرين التي تفتقر إلى أي أساس في القانون المحلي.⁴¹ وبمعزل عن الصيغة المتساهلة لهذه الأحكام عينها، تُظهر مراجعة تناولت مؤخرًا قرارات محاكم التحكيم، أن هذه المحاكم تستطيع في تفسيرها لهذه الأحكام اعتماد رأي واسع النطاق يصب في صالح المستثمر.⁴²

أما المجموعة الثانية من دواعي القلق فتتعلق بعملية التحكيم عينها التي يُمكن أن تنطوي على انتهاكا بديها لمبدأ الشرعية، وفقا لما صرح به مؤخرًا الخبير المستقل المعنى بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف.⁴³ ولما كانت عملية التحكيم غير قضائية الطابع، ثمة قلق بالغ إزاء مراعاة القرارات الصادرة عن هيئات التحكيم في آلية تسوية المنازعات لمبادئ الاتساق⁴⁴ والشفافية والنزاهة.⁴⁵

وتتعلق المجموعة الأخيرة من دواعي القلق باستخدام آلية تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين بغرض تفويض الإجراءات التي تتخذها الحكومات لحماية حقوق الإنسان والبيئة أو لتعزيز التنمية العادلة بصورة مباشرة. وقد رفعت الدعاوى في إطار آلية تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين بغية التصدي للتشريعات التي أدخلتها جنوب أفريقيا لمعالجة التمييز التاريخي؛⁴⁶ والاقترح المصري بزيادة الحد الأدنى للأجور؛⁴⁷ واعتماد تدابير مكافحة التدخين في الأوروغواي؛⁴⁸ ورفض السلفادور منح رخص التعدين لدواعٍ بيئية.⁴⁹ لقد تجاهلت محاكم التحكيم بصورة منتظمة تعهدات الحكومات الملزمة في مجال حقوق الإنسان لدى اتخاذها القرارات التي تصب في صالح أعمال حقوق المستثمرين. فعلى سبيل المثال، في عام 2015 أمرت الأرجنتين بدفع مبلغ 405 ملايين دولار أميركي إلى شركة مياه خاصة لإقدامها على تجميد أسعار المياه أثناء الأزمة الاقتصادية في مطلع القرن الحادي والعشرين والتي أدت إلى بطلان جماعية.⁵⁰ إذ وجدت المحكمة، في ذريعة الأرجنتين بأن ما اتخذته من إجراءات كان التزاما منها بحقوق الإنسان وحق سكانها في المياه، أن حقوق

شركة سويسز تتفوق على هذا الحق بموجب العقد المبرم مع الحكومة.⁵¹ وينطوي هذا النوع من القضايا على تحويل موارد الحكومة الكبيرة ووقتها حتى ولو كان الدفاع عنها ناجحاً.⁵³

واستخدم المستثمرون في القطاع الخاص آلية تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين أيضاً لتقويض محاولات الحكومات لإعادة هيكلة الديون السيادية لتجنب أثر الأزمات المالية أو الحد منها.⁵³ ومجدداً، تُعد الأرجنتين خير مثال على ذلك. إذ على الرغم من توصلها إلى اتفاق مع غالبية حملة السندات ضمن إعادة هيكلة ديونها في عام 2005، تواصل الأقلية من حملة السندات مقاضاة الأرجنتين أمام محكمة التحكيم مقابل تعويض يزيد على ملياري دولار أميركي.⁵⁴

2.3. تحرير التجارة والحق في العمل

يرسم تحرير التجارة معالم الاقتصادات والصناعات وأسواق العمل المحلية بطريقة تؤثر بصورة أساسية على أعمال حقوق الإنسان المتعلقة بالعمالة وشروط العمل، بما فيها الحق في العمل والحق في التنظيم الجماعي في مكان العمل. وفي هذا الصدد تشمل التزامات الدول على سبيل المثال الحق في العمل؛⁵⁵ والحق في شروط عمل عادلة ومرضية (أتعاب تؤمن أجراً منصفاً ومكافئاً في قيمته مع عمل متكافئ، ومستوى معيشي لائق، فضلاً عن شروط عمل تراعي السلامة والصحة)؛⁵⁶ والحق في تكوين النقابات والإضراب،⁵⁷ والحق في الضمان الاجتماعي.⁵⁸

وكانت الحجة بأن التجارة الحرة ستسهم في توسيع إنتاج السلع المصدرة وجعله وتفعيله، والذي يؤدي بدوره إلى تعزيز الإنتاجية وزيادة فرص العمل اللائق للرجال والنساء واحدة من المبررات التي سبقت لدعم تحرير التجارة. مع ذلك، على الرغم من أن نمو الصناعات الموجهة للتصدير قد يخلق فرص عمل جديدة، نجد أن هذه الوظائف، وتحديداً في البلدان النامية، تتركز في الصناعات التصديرية المنخفضة الأجور وذات القيمة المضافة والتي تتسم بكثافة اليد العاملة.⁵⁹ أما في البلدان المتقدمة، فيعني ذلك مقترناً بالابتكار التقني فقدان الوظائف الصناعية التي توفر دخلاً معيشياً.⁶⁰

لقد تأكد بالأدلة عدم صوابية التوقعات بارتفاع الأجور بالتزامن مع الزيادة الإنتاجية في القطاع الصناعي في البلدان النامية، ذلك أن الشركات تعمل على أساس الميزة التنافسية التي تعتمد على أجر أدنى، واستخدام العاملين على أسس موسمية وغير رسمية، ولا سيما النساء العاملات. فعلى سبيل المثال، تبيّن أن أرباب العمل في مناطق تجهيز الصادرات يعزلون النساء في المناصب التي لا تتطلب امتلاك المهارات والتي لا توفر فرص التدريب والترقية، ويهضمون حقوقهن النقابية.⁶¹ وهذا الأمر يلحق بهن ضرراً جسيماً نظراً ما لتنظيم المرأة في مكان العمل من أهمية في تحسين الأجور وشروط عمل النساء، بما في ذلك تضيق الفجوة في الأجور بين الجنسين.⁶²

كما أدى تحرير التجارة أيضاً إلى ارتفاع عدد الأفراد العاملين في العمل المنزلي، الذي يُعد من بين أشكال العمل غير الرسمي الأقل أماناً.⁶³ وقدرت دراسة أعدت في عام 2010 أنه هناك ما يزيد على 300 مليون

عامل منزلي في البلدان النامية، يشتغل معظمهم في الصناعات الموجهة للتصدير مثل إنتاج النسيج والملابس.⁶⁴ وإلى جانب فقدان هؤلاء العاملين لجزء من رواتبهم لصالح الوسطاء، فهم يفتقرون أيضاً، كما هو الحال في كل أشكال العمل المنزلي غير الرسمي، إلى الحماية الأساسية لحقوق العمل، مثل الحماية الاجتماعية وأحكام الإجازات.

وفي الوقت عينه، يبدو أن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، التي تُعد مصدراً هاماً للعمالة وسبل العيش في البلدان النامية، معرضة بصورة خاصة لارتفاع المنافسة من السلع المستوردة. فقد اعتادت هذه المؤسسات عموماً على العمل في سوق محمية، ويتعذر عليها الاستفادة من خفض الحواجز التجارية في البلدان الأخرى بسبب الموارد والمعرفة المطلوبة للتفاوض حول إجراءات التصدير. وفي هذا السياق، يُلاحظ أن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المملوكة من النساء تعاني الحرمان على نحو خاص بسبب الحواجز الهيكلية التي تواجهها المرأة للحصول على التمويل، وعدم الحصول على المعلومات الهامة والتدريب في القضايا الرئيسية، بالإضافة إلى العبء غير المتناسب الناجم عن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقع على عاتقها حتى أثناء العمل.⁶⁵

3. الموارد الأساسية

في ما يلي قائمة أولية تتضمن موارد خاصة بمجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالتجارة والاستثمار وحقوق الإنسان. ونحن نرحب باقتراحات الأعضاء والشركاء لتسليط الضوء على الموارد الأخرى ذات الصلة.

موارد منقاة من إعداد أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، Regional Comprehensive Communities to Extract Profit' (2016) Economic Partnership (RCEP): Robbing - متاحة باللغة [الإنجليزية](#).

لمحة عامة عن الآثار المترتبة على الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في حقوق الإنسان، مع التركيز على العواقب التي تمس حقوق المرأة.

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 'IMF's Trade and Investment Related Advice to Arab Countries: Trends and Implications' (2013) - متاحة باللغة [الإنجليزية](#).

بحث يناقش المشورة الهيكلية التي يقدمها صندوق النقد الدولي للبلدان العربية في مجال السياسة، والتحديات التي تواجه الإنتاج، والأجور، والفقر، واللامساواة في المنطقة العربية.

مركز القانون البيئي الدولي، An The Trans-Pacific Partnership and the Environment: An Assessment of Commitments and Trade Agreement Enforcement (2015) – متاح باللغة الإنجليزية.

تقييم للأثار السلبية المحتملة للشراكة عبر المتوسط على البيئة وحقوق الإنسان.

مركز الديمقراطية، 'Unfair, Unsustainable and Under the Radar: How Corporations use Global Investment Rules to Undermine a Sustainable Future' (2013) – متاح باللغتين الإنجليزية والإسبانية.

بحث يناقش نظام قواعد الاستثمار الدولية ومحاكم التحكيم التي تستخدمها الشركات لتفويض عمل المواطن والحكومة في مجموعة مألحة من القضايا الاجتماعية والبيئية.

الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "الاقتصاد العالمي والحقوق العالمية" (2104) – متاح باللغات الإنجليزية، الفرنسية، والإسبانية، والعربية.

دليل للممارسين يُلخص ويحلل تفسير الالتزامات الخارجية لحقوق الإنسان في سياق الانتهاكات التي ترتكبها الشركات لهذه الحقوق من وجهة نظر هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات.

الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورقة إحاطة أعدها الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية : أوجه التقاطع بين العمل والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة (2016)، متاحة باللغتين الإنجليزية والإسبانية.

موارد إضافية

المعونة الدولية، Trading Up, Crowded Out: Ensuring Economic Diversification Works for Women (2016) – متاحة باللغة الإنجليزية.

دراسة العلاقة بين اللامساواة بين الجنسين وسياسات التنويع الاقتصادي، بما في ذلك تنويع الإنتاج المعد للتصدير.

ولاية تجارية بديلة، (2015) 'Time for a New Vision' – متاح باللغة [الإنجليزية](#).
موجز أعدته 50 منظمة أوروبية غير حكومية حول تبني نموذج تجاري بديل ينسجم مع الوفاء بحقوق الإنسان.

فريق العمل المعني بالتحتات والتكنولوجيا والتركيز، 'Putting the Cartel before the Horse...and Farm, Seeds, Soil, Peasants, etc.; Who Will Control Agricultural Inputs?' (2013) – متاحة باللغتين [الإنجليزية](#) و [الإسبانية](#).
دراسة نقدية للنظام الصناعي الغذائي والدور الذي تمارسه السياسات التجارية في تركيز السلطة في أيدي عدد قليل من الشركات القوية.

منظمة غراين، 'New Trade Deals Legalise Corporate Theft, Make Farmers Seeds Illegal' (2016) - متاحة باللغات [الإنجليزية](#) و [الفرنسية](#) و [الإسبانية](#).
دراسة نقدية تتناول أثر الاتفاقات التجارية الجديدة على قدرة صغار المزارعين على حفظ البذور وإنتاجها ومقاومتها حول العالم.

سارة جوزيف، 'Blame it on the WTO? A Human Rights Critique' (2012) - متاحة باللغة [الإنجليزية](#).
دراسة نقدية لتأثير سياسات منظمة التجارة العالمية في التخفيف من حدة الفقر، وتحقيق التنمية، والتمتع بحقوق الإنسان.

كالفاجيت سينغ، وبورغارد أيلجي (محرران)، 'Rethinking Bilateral Investment Treaties: Critical Issues and Policy Choices' (2016) - متاحة باللغتين [الإنجليزية](#) و [الهولندية](#).
لمحة عامة عن التأثير الحالي لاتفاقات الاستثمار على السياسات الاقتصادية والصحية والاجتماعية، وبحث المقاربات البديلة لإصلاح هذه الاتفاقات.

شبكة العالم الثالث، 'Potential Human Rights Impacts of the Trans-Pacific Partnership Agreement' (2015) – متاح باللغة [الإنجليزية](#).

تحليل مكثف للأثار المحتملة المترتبة على اتفاق الشراكة عبر المتوسط على حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 'World Investment Report: Reforming International Investment Governance' (UNCTAD) (2015) - متاح باللغة [الإنجليزية](#).

بحث مفصّل يناقش التحديات السياساتية في حماية الاستثمار الدولي وتشجيعه، بما في ذلك حق الحكومات في وضع النظم، وتسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين، ومسؤولية المستثمر.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، Progress of the World's Women 2015-2016: Transforming Economies, Realizing Rights (2015) - متاحة باللغة [الإنجليزية](#).

دراسة نقدية تفصيلية لتأثير النموذج الاقتصادي الحالي على حقوق المرأة مع اقتراحات شاملة لسياسات بديلة. *أعدت هذه الدراسة أساسًا باللغة الإنجليزية، ومن ثم أُدرجت الحواشي باللغة الإنجليزية وحسب، وذلك بغية تزويدكم بمراجع إضافية.
